



محضر

اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

دورة 14 نوفمبر 2018

انعقد مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في دورته الثالثة يوم 14 نونبر 2018، برئاسة الأستاذ سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على الساعة الثالثة زوالاً، بمقر المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

وقد افتتح السيد الوزير أشغال هذه الدورة بالترحيب بجميع أعضاء المجلس وكذا التأكيد على أهمية النقاط المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع.

عقب ذلك، تقدم السيد مدير المركز بعرض نقاط جدول أعمال هذه الدورة قصد المناقشة والمصادقة عليها، و هي كالتالي:

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2018؛
- المصادقة على مشروع ميزانية المركز برسم سنة 2019؛
- عرض حول الفحص الضريبي لحسابات المركز للفترة الممتدة ما بين 2010-2016 من طرف المديرية الجهوية للضرائب بالرباط؛
- المصادقة على اتفاقيات التعاون؛
- مختلفات.

1. المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2018

أخبر السيد المدير السيد والسادة أعضاء المجلس بأنه لو تتوكل إدارة المركز بأي ملاحظة بخصوص مضمون محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2018، و على هذا الأساس، صادق أعضاء المجلس على هذا المحضر.

القرار رقم 2018/66
صادق أعضاء المجلس على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد
بتاريخ 25 يوليوز 2018

2. المصادقة على مشروع ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2019

قبل التطرق إلى مقترح توزيع ميزانيته الاستثمار و التسيير برسم سنة 2019، قدم السيد المدير عرضاً مفصلاً حول الاعتمادات المالية المتوقعة بالنسبة للمركز و هي كالتالي:

2.1. ميزانية الاستثمار:

إعانة الدولة برسم سنة 2019 (بالدرهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 15-10-2018 (بالدرهم)	الباقى استغلاله إلى غاية 31-12-2018 (بالدرهم)	الاعتماد المتوقع (بالدرهم)
15 780 000,00	45 109 824,11	33 759 000,00	94 648 824,11

أما بخصوص الباقي أداؤه إلى غاية 15 أكتوبر 2018 فيقدر بـ 65 558 120,98 درهم.

و بالتالي يصل الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أداؤه إلى 29 090 703, 13 درهم.

2.2. مقترح توزيع إعانة الدولة الخاصة بالاستثمار:

أقترح السيد المدير توزيع الإعانة المخولة للمركز بالنسبة لميزانية الاستثمار برسم سنة 2019 و المقدرة بـ 15 780 000,00 درهم، على النحو التالي:

- المبانى التقنية (بناء مقر سلطة الأبحاث الدولية، بناء المحطات الزلزالية...): 4 875 000,00 درهم؛
- دعم بنىات البحث المتميزة " URL-CNRST " : 2 000 000,00 درهم فيما يتعلق بميزانية الاستثمار ؛
- المعدات العلمية والتقنية : 5 850 000,00 درهم؛
- المعدات والبرامج المعلوماتية: 2 405 000,00 درهم؛
- أشغال الصيانة و الصيانة : 250 000,00 درهم؛
- اقتناء المؤلفات العلمية: 400 000,00 درهم.

2.3 ميزانية التسيير:

الإعانة الدولة برسم سنة 2019 (بالدرهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 15-10-2018 (بالدرهم)	الباقي استهلاكه إلى غاية 31-12-2018 (بالدرهم)	موارد خاصة (توقعات) (بالدرهم)	الاعتمادات الخاصة لتمويل بعض البرامج المدبرة من طرف المركز (بالدرهم)	الاعتماد المتوقع (بالدرهم)
30 000 000,00	-15 614 963,53	66 633 285,13	1 000 000,00	61 550 000,11	143 568 321,60

أما بخصوص الباقي أداؤه إلى غاية 15 أكتوبر 2018 فيقدر بـ 20 752 504,50 درهم.

و بالتالي يصل الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أداؤه إلى 122 815 817,10 درهم.

2.4 . مقترح توزيع إعانة الدولة الخاصة بالتسيير:

و في نفس الإطار، تقدم السيد المدير بمقترح توزيع ميزانية التسيير برسم سنة 2019 المقدرة بـ 30 000 000,00 درهم، على الشكل التالي:

← تخصيص مبلغ 16 093 000,00 درهم لتغطية التكاليف الثابتة (charges fixes) التالية:

- مصاريف الحراسة والنظافة و البستنة؛
- نفقات الماء و الكهرباء؛
- تكاليف الاتصالات السلكية و اللاسلكية؛
- نفقات الموظفين بما فيها 38% المتعلقة بالضريبة على الدخل المفروضة على تعويضات المسؤولية؛
- حاضرة السيارات (الوقود، والصيانة، والتأمين، والرسوم)؛
- الصيانة والأصلاح؛

- صيانة وإصلاح المعدات العلمية والمختبرية؛

- مصاديق ربط المحطات الزلزالية بالإدارة المركزية (VSAT-GPRS).

← رصد مبلغ 17 146 277,11 درهم لتغطية النفقات المتعلقة بتنزيل المشاريع المدرجة في استراتيجية

المركز للفترة الممتدة بين 2018-2022، وتهم على الخصوص، ما يلي:

- دعم بنيات البحث المتميزة " URL-CNRST " بغلاف مالي قدره 2 000 000,00 درهم فيما يتعلق بميزانية التسيير؛

- التكوين المستمر لفائدة الموظفين العاملين بالمركز بغلاف مالي قدره 970 000,00 درهم؛

- تنظيم الندوات والمناظرات والمشاركة في المعارض والمؤتمرات العلمية بغلاف مالي قدره 600 000,00 درهم؛

- تنظيم حملات تواصلية مع الجامعات بغلاف مالي قدره 300 000,00 درهم؛

- التنقلات والمأموريات المرتبطة بتنزيل المشاريع المدرجة في استراتيجية المركز بغلاف مالي قدره 1 000 000,00 درهم؛

- اقتناء مواد أولية وأدوات أخرى (سلطة الإيداع الدولية) بغلاف مالي قدره 400 000,00 درهم؛

- اشتراكات ومساهمات في المنظمات الدولية (MARWAN & IMIST) بغلاف مالي قدره 700 000,00 درهم؛

- اقتناء مواد مختبرية بغلاف مالي قدره 5 000 000,00 درهم؛

- دعم برامج التعاون الدولي (PICS & GRDI & LIA & INRIA & LIRIMA & et CNR) (Italien, Turquie,...) بغلاف مالي قدره 1 200 000,00 درهم؛

- دعم تنظيم التظاهرات العلمية وإصدار المؤلفات العلمية بغلاف مالي قدره 2 550 000,00 درهم؛

- دعم برنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج بغلاف مالي قدره 1 500 000,00 درهم؛

- كراء بقعة أرضية بإقليم ميدلت (AFTAC) بغلاف مالي قدره 926 277,11 درهم.

أما بخصوص بعض البرامج التي يديرها المركز لفائدة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فقد قدم السيد المدير مقترح توزيع الإعانات الخاصة بها على الشكل التالي:

الغلاف المالي (بالدرهم)	البرنامج/النشاط
27 000 000,00	برنامج منح التميز في البحث
210 000,00	" تهجيع التعاقد الأكاديمي بين الجامعة المغربية و المجلات الفرنسية " Doctorat CIFRE –France/Maroc
24 340 000,00	الاشتراك في المجلات العلمية الإلكترونية وقواعد البيانات البيبلوغرافية
1 200 000,00	الاشتراك في المركز الأوروبي للأبحاث النووية
3 200 000,00	برامج التعاون الدولي (Toubkal, Cédocs et PMARSIII)

وفي نفس الإطار أشار السيد المدير أن بعض الإعانات التي رصدت للمركز برسم ميزانية سنة 2018، سيتم استعمالها برسم سنة 2019، ويتعلق الأمر بالاشتراك في قاعدة البيانات " Web Of Science " بغلاف مالي يقدر بـ 3 000 000,00 درهم و كذا بالاشتراك في برامج لكشف الانتحال العلمي بغلاف مالي قدره 2 600 000,00 درهم.

أما فيما يخص الاشتراك في قاعدة البيانات " Web Of Science "، فقد أكد السيد الوزير على ضرورة تعميم الاستفادة جميع المؤسسات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من هذا الاشتراك.

وفي ذات السياق، أكد السيد المدير أنه سيتم التنسيق مع الشركة المعنية لدراسة إمكانية مراجعة البنود التعاقدية المؤطرة لعملية الاشتراك والعمل على إيجاد صيغة أخرى تمكن من الاستفادة جميع المؤسسات.

أما بخصوص الاشتراك في برامج لكشف الانتحال العلمي، فقد أكد السيد المدير أنه سيتم توفير 30 000 ترخيص باستعمال هذا البرنامج، سيتم توزيعها على جميع الأساتذة وكذا بعض طلبة سلك الدكتوراه وطلبة سلك الماستر. وفي نفس السياق، أخبر السيد المدير أعضاء المجلس أنه سيتم تنظيم يوم تكويني بتاريخ 12 دجنبر 2018 بمشاركة رؤساء الجامعات ومسؤولي مراكز دراسات الدكتوراه ونواب مدراء المؤسسات العمومية للبحث المكلفين بالبحث العلمي.

أما فيما يتعلق بالبرامج الأخرى، فيعتزم المركز تمويلها خاصة من الباقى استخلاصه إلى غاية 31-12-2018، ويتعلق الأمر بما يلي:

- البرامج غير الممولة من طرف إعانة الدولة الخاصة بالتمهين برسم سنة 2019 (3 239 277,00)؛
- تتمين البحث العلمي ونقل التكنولوجيا (2 800 000,00)؛
- أداء الضرائب والرسوم، التي تشمل ما يلي:

○ الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الإعانات المقدمة للمركز برسم سنتي 2017 و 2018 والتي يقدر مجموعها بـ 7 040 000,00 درهم؛

○ التفاوض مع إدارة الضرائب حول المستحقات الضريبية المقدرة بحـ 28 629 286 درهم
برسم الفترة الممتدة بين 2010-2016.

وفي ختام تقديمه لمشروع ميزانية المركز برسم سنة 2019، جدد السيد مدير المركز شكره لكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي و وزارة الاقتصاد والمالية على قبولهم بمضامين مشروع الميزانية المقترحة وفقاً لما تم اعتماده في استراتيجية المركز للفترة الممتدة بين 2018-2022.

بعد ذلك، تمحورت جل التدخلات السيدات والسادة الأعضاء حول النقاط التالية:

أ. المعايير المعتمدة لانتقاء وحدات البحث المتميزة:

تفضل السيد الوزير بإثارة الأهمية التي تكتسيها مواكبة بنيات البحث العلمي المتواجدة بالجامعات، عبر تخصيص موارد مالية لإنجاز مشاريع بحثية من شأنها خلق قيمة مضافة ونوعية، حيث دعا، في هذا الصدد، إلى تحديد المعايير التي ستعتمد لانتقاء وحدات البحث المتميزة.

وعلاوة بهذا الموضوع، أكد السيد المدير أن المركز في صدد إعداد تصور شامل حول وحدات البحث المتميزة، سيتم عرضه على أنظار المجلس العلمي التابع للمركز قبل أن يتم عرضه في مرحلة لاحقة على أعضاء مجلس إدارة المركز. كما بين كذلك أنه سيتم التركيز في اختيار بنيات البحث المتميزة وفق معايير تصم خاصة:

- الإنتاج العلمي المصنوع؛

- التكوين عبر البحث؛

- القدرة على الابتكار وخلق الثروة.

وفي هذا الصدد، وافق السيد الوزير على الطلب المتعلق بالرفع من قيمة الدعم الموجه لوحدات البحث المتميزة في إطار ميزانية تسيير المركز.

ب. حسيلة تنفيذ ميزانية المركز برسم سنة 2018:

وفي معرض تدخله، تسأل السيد ممثل وزارة الاقتصاد والمالية عن حسيلة تنفيذ ميزانية المركز برسم سنة 2018. وجواباً على هذا السؤال، بين السيد مدير المركز أن الرصيد بالخير الذي تم عرضه على أنظار السيدات السادة أعضاء المجلس يرجع إلى تاريخ 15-10-2018، على اعتبار أن هذه الدورة كان من المزمع عقدها في شهر أكتوبر. كما أكد على أنه من المتوقع أن تصل نسبة الالتزام و الأداء إلى حوالي 80% في متم سنة 2018.

ج. أنشطة المركز و توجهه الاستراتيجي:

وفي مداخلة، تسأل السيد رئيس جامعة القاضي عياض عن توجه المركز و ما إذا كانت أنشطته تندرج في إطار وكالة الإمكانات المنصبة للبحث والابتكار.

والإجابة عن هذا التساؤل، استعرض السيد المدير مختلف الخدمات التي يقدمها المركز ، من بينها:

- توفر المركز على معدات وتجهيزات علمية ذات الاستعمال المشترك موضوعة رهن إشارة الباحثين؛
- توفر المركز على تجربة 10 سنوات في مجال إنجاز التحليل العلمية وبمعايير دولية؛
- تخصيص خمسة ملايين درهم سنويا لتعيين المعدات والتجهيزات العلمية ذات الاستعمال المشترك؛
- عزم المركز، في إطار استراتيجيته، على إحداث وحدة متنقلة لصيانة المعدات العلمية والتقنية سيتم وضعها وفق مقاربة تعاقدية رهن إشارة المختبرات والمنصات الجهوية التابعة للجامعات.

ب. مداخل المركز:

تساءل السيد الوزير عن مداخل المركز وما موقعها من مشروع الميزانية المقترح.

وفي هذا الإطار، قدم السيد المدير معطيات حول المداخل الذاتية السنوية لمختلف وحدات المركز والتي تقدر بـ 5 000 000.00 درهم، إذ يتم طبقاً لقرار مجلس إدارة المركز رقم 2016/33 تحويل 30% من هذه المداخل إلى ميزانية تسيير المركز.

ج. آفاق توسيع أنشطة المعهد الوطني للجيوفيزياء:

تساءل السيد الوزير عن آفاق توسيع أنشطة المعهد الوطني للجيوفيزياء.

علاقة بهذا التساؤل، استعرض السيد مدير المركز مختلف التدابير والإجراءات المتخذة في هذا الإطار، وهي كما يلي:

- توقيع اتفاقية مع كل من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية حول إنجاز مشروع رصد الزلازل وتقليل أثارها على مستوى التراب الوطني؛
- إجراء مشاورات مع المكتب الوطني للسكك الحديدية قصد توسيع أنشطة المعهد لتشمل الخط السككي الفائق السرعة؛
- عزم المركز توسيع أنشطة المعهد لتشمل المناطق الجنوبية للمملكة؛
- تميمين مبادرة جامعة ابن زهر التي تم من خلالها وضع فضاء رهن إشارة المركز لبناء محطة زلزالية ودراسة إمكانية تعميم هذه المبادرة على المواقع الجامعية المتواجدة بشمال المملكة؛
- مواصلة توسيع أنشطة المعهد فيما يخص رصد ظاهرة التسونامي.

هذا ، وقد تمحورت باقي تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس حول النقاط التالية:

- توضيح كيفية الاشتراك في قواعد البيانات العلمية ، إذ يتم اتخاذ قرار الاشتراك على مستوى رابطة الجامعات المغربية ، وعلى إثر هذا القرار يقوم المركز باتخاذ الإجراءات اللازمة قصد مناقشة الاشتراك مع الشركة المعنية؛
- ضرورة تخصيص نقطة في جدول أعمال الدورة المقبلة لمجلس إدارة المركز حول تقييم برنامج منح التميز في البحث.

مخبر ذلك، صادق مجلس إدارة المركز على مشروع الميزانية برسم سنة 2018.

القرار رقم 2018/67

صادق أعضاء المجلس بالإجماع على مشروع ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2018

3. عرض حول الفحص الضريبي لحسابات المركز للفترة الممتدة ما بين 2010-2016 المنجز من طرفه المديرية الجهوية للضرائب بالرباط

علاقة بهذه النقطة، أشار السيد مدير المركز أنه في إطار تفعيل مقتضيات المواد 210 و 212 من المدونة العامة للضرائب لسنة 2018، توصل المركز، بتاريخ 06 مارس 2018، بإشعار من طرفه المديرية الجهوية للضرائب بالرباط لإجراء الفحص الضريبي لحساباته، برسم الفترة الممتدة بين 2014 - 2016.

كما أكد السيد المدير أنه تبعا لهذا الفحص، أصبح المركز مطالبا بأداء الضرائب التالية:

← الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بإعانات التسيير برسم الفترة المعنية و التي تقدر قيمتها بـ 28 629 286.00 درهم؛

← الضريبة على الدخل المتعلقة بتعويضات المسؤولية والتي تقدر قيمتها بـ 756 781.00 درهم؛

← الضريبة المترتبة عن كراء الفضاء الذي كان منصفا لأغراض إدارية لفائدة المرصد الوطني للتنمية البشرية والتي تقدر قيمتها بـ 387 260,00 درهم؛

← الضريبة المفروضة على الخاضعين غير المقيمين والتي تقدر قيمتها بـ 183 955,00 درهم؛

← الضريبة المفروضة على التعويضات الممنوحة لشيوخ المداخل التابع للمركز خلال الفترة الممتدة بين 2014-2016 والمقدرة بـ 935,00 501 درهم؛

← الضريبة المفروضة على تعويضات وامتيانزات أخرى برسم سنة 2016 والمقدرة بـ 610,00 284 درهم

كما قدم السيد المدير عدة توضيحات وملاحظات حول نتائج تقرير هذا الفحص، وهي كما يلي:

- يتعذر على المركز أداء الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الإعانات المخصصة لتسييره منذ سنة 2010 إلى غاية 2016 و التي تقدر قيمتها بـ 28 629 286.00 درهم، وذلك نظرا لمحدودية ميزانية التسيير المخصصة له؛

- استعداد إدارة المركز لاتخاذ الإجراءات اللازمة لأداء الضريبة على كراء الفضاء إداري لفائدة المرصد الوطني للتنمية البشرية والضريبة المفروضة على الخاضعين غير المقيمين والتي تقدر مجموع قيمتها بـ 571 215,00 درهم؛

- استعداد المركز لتقديم الوثائق المحاسبية المثبتة قصد إعادة النظر في المبالغ المتعلقة بالضريبة المفروضة على التعويضات الممنوحة لتشجيع المداخيل التابع للمركز برسم سنوات 2014 و 2015، وكذا بالنسبة للضرائب المفروضة على التعويضات والامتيازات الأخرى برسم سنة 2016 كما أحاط السيد المدير السادة والسادة أعضاء المجلس بأهم الإجراءات المتخذة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في هذا الإطار، وهي كما يلي::

◇ مراسلة السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 11 يونيو 2018، تحث إشراف السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حول مسألة خضوع المركز لإجبارية أداء للضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل و الضريبة على القيمة المضافة، حيث تم إلتماس ما يلي:

- اعتبار المركز مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، نظرا لطبيعة المهام المنوطة به؛

- أو إعفاء المركز من هذه الضرائب والمستحقات المترتبة عنها منذ سنة 2010 ودراسة إمكانية إضافة 20% من الإعانات برسم كل سنة في الميزانية المخصصة لتسييره.

◇ مراسلة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ، بتاريخ 27 شتنبر 2018، وموافاته بنتائج تقرير الفحص الضريبي لحسابات المركز؛

◇ مراسلة المديرية الجهوية للضرائب بالرباط بتاريخ 25 ستنبر 2018 وتقديم الملاحظات اللازمة حول المعطيات الواردة في تقرير فحص حسابات المركز.

وفي الأخير، وافق أعضاء المجلس على أن يقوم المركز باتخاذ الإجراءات اللازمة و الدخول في مشاورات مع إدارة الضرائب لإيجاد حل لهذا الموضوع.

4. المصادقة على اتفاقيات التعاون:

تفضل السيد مدير المركز بتقديم الاتفاقيات التالية على أنظار أعضاء المجلس:

1. اتفاقية خاصة بإنجاز مشروع الرصد الزلزالي وتقليل آثار الزلازل على مستوى التراب، تم توقيعها مع كل من وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد و المالية.
 2. اتفاقية التعاون مع جامعة ابن زهر بأكادير، تهدف إلى تطوير التعاون العلمي في مجال الجيوفيزياء وكذا إحداث محطات زلزالية بالحرم الجامعي التابع للجامعة.
 3. اتفاقية التعاون مع جامعة محمد بن عبد الله بفاس، تهدف إلى مواكبة الجامعة لتحسين إشعاعها الدولي من خلال معالجة إشكالية الانتساب في المنشورات العلمية.
- وعلى إثر ذلك، صادق أعضاء مجلس إدارة المركز على الاتفاقيات السالفة الذكر.

القرار رقم 2018/68

صادق أعضاء المجلس بالإجماع على اتفاقيات التعاون

5. مختلفات:

❖ البيع في المزاد العلني لبعض المتلاشيات من المعدات المعلوماتية و المكتبية:

القرار رقم 2018/69

صادق أعضاء المجلس بالإجماع على قرار البيع في المزاد العلني لبعض المتلاشيات من المعدات المعلوماتية و المكتبية

❖ طلب تعديل القرار المتعلق باللجان العلمية المحدثة لدى المركز:

تقدم السيد مدير المركز بطلب تعديل القرار المتعلق باللجان العلمية المحدثة لدى المركز و الموقع بتاريخ 07 نونبر 2013 بين وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة الاقتصاد و المالية، للرفع من عدد الخبراء من 120 إلى 300 خبير على الأقل، وذلك للأسباب التالية:

◇ ارتفاع عدد طلبات عروض مشاريع البحث التي يطلقها المركز مع عدة شركاء من القطاع العام

وخاص:

◇ التأخر في الإعلان عن بعض نتائج تقييم مشاريع البحث بسبب قلة عدد الخبراء الموجودين ومن

إشارة المركز.

وبعد دراسة و مناقشة الأسباب السالفة الذكر، وافق أعضاء مجلس إدارة المركز على الرفع من عدد الخبراء من 120 إلى 300 خبير و عرض الصيغة المحيطة للقرار المشترك على أنظار وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة الاقتصاد و المالية قصد التأشير عليه..

وفي ختام اجتماع مجلس إدارة المركز جدد السيد الوزير شكره للأعضاء الحاضرين في هذه الدورة على إسهامهم في إثراء أشغالها، لتنتهي بذلك أشغال هذه الدورة على الساعة السابعة مساء.

توقيع

السيد رئيس المجلس

لائحة أسماء الحاضرين في اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

دورة 14 نونبر 2018

1. السيد سعيد أمزازي ، وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي؛
2. السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي؛
3. السيدة فاطمة الزهراء أيت المصطفي، ممثلة السيد وزير الصناعة والتجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي؛
4. السيدة سناء الشرقاوي، ممثلة السيد وزير الصحة؛
5. السيد المصطفى براهيم، ممثل السيد وزير النقل و التجهيز و اللوجستيك و الماء؛
6. السيد غلام مصطفى، ممثل السيد وزير الطاقة و المعادن و التنمية المستدامة؛
7. لمتونبي محمد، ممثل وزير الاقتصاد و المالية؛
8. السيدة ارسلان الحسنية، ممثلة السيد وزير الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات؛
9. السيد عمر الفاسي الفهري، أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم و التقنيات؛
10. السيد أمين منير العلوي ، خبير؛
11. السيد عز العرب حسيني، المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصفات؛
12. السيد عبد الطيف ميرراوي، رئيس جامعة القاضي عياض؛
13. السيد رشيد دحان، ممثل السيد محمد بدرراوي ، مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي- الرباط؛
14. السيد المهدي كُتاني، نائب رئيس لجنة البحث و التنمية و العلاقات مع الجامعات بالاتحاد العام لمقاولات المغرب - الدار البيضاء؛
15. السيدة سعيدة الجامعي، ممثلة أساتذة التعليم العالي المساعدين؛
16. السيد المصطفى الفاهيم، ممثل أساتذة التعليم العالي و الأساتذة المؤهلين؛
17. السيد ناصر جبور، ممثل مهندسي الدولة و مهندسي التطبيق و التقنيين و الملحقيين التربويين أو الأطر المماثلة؛
18. السيد أمين ملكي، ممثل المتصرفين و مفتشي المصالح المادية و المالية أو الأطر المماثلة.
19. السيدة خديجة العمراني، ممثلة المتصرفين و الممولين و الإعلاميين و أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي و أساتذة التعليم الابتدائي و المحررين و الكتاب المماثلة؛
20. السيد رشيد أكاو ، رئيس ديوان وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي؛

21. السيد محمد أبو صلاح، الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
22. السيدة نعيمة الشرفي، مراقبة الدولة لدى المركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
23. السيد محمد بولدمان، محاسب الأداء لدى المركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
24. السيد نبيل الطحاوي، رئيس شعبة الشؤون العامة والمالية بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
25. السيد عزيز بلاتي، رئيس قسم التدبير و المالية بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
26. السيدة لجين فوزي، رئيسة قسم الشؤون العامة بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
27. السيد محمد ليوي، رئيس مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
28. السيدة إيمان غسان، رئيسة مصلحة التواصل بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني؛
29. السيدة كوثر أهنيبي، رئيسة مصلحة الشؤون المالية بالمركز الوطني للبحث العلمي و التقني .